



إدارة الامتحانات والاختبارات
قسم الامتحانات العامة

امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة لعام ٢٠٢٢ / التكميلي

(وثيقة مسمية/محدود)

د
س

مدة الامتحان: ٤٥ : ٠

رقم المبحث: (212)

المبحث: الثقافة المالية / الفصل الأول

الفرع: الأدبي / خطة ٢٠١٨

اليوم والتاريخ: السبت ١/٠٧/٢٠٢٣
رقم الجلوس:

اسم الطالب:

اختر رمز الإجابة الصحيحة في كل فقرة مما يأتي، ثم ظلل بشكل غامق الدائرة التي تشير إلى رمز الإجابة في نموذج الإجابة (ورقة القارئ الضوئي) فهو النموذج المعتمد (فقط) لاحتساب علامتك، علماً أن عدد الفقرات (٢٥)، وعدد الصفحات (٣).

١- كل مما يأتي من عناصر المالية العامة، ما عدا:

(أ) الموازنة العامة (ب) الهيئات العامة (ج) النفقات العامة (د) الإيرادات العامة

٢- كل مما يأتي من الأمثلة على الحاجات العامة، ما عدا:

(أ) الخدمات الصحية (ب) الأمن الداخلي (ج) المسكن (د) العدالة

٣- من أهداف النفقات العامة "ترسيخ مبدأ المساواة بين المواطنين"، وهذا يعني:

(أ) شمول المنفعة العامة للأفراد كافة (ب) تحقيق مصالح ذوي الاحتياجات الخاصة

(ج) تقديم المساعدات والإعانات لذوي الدخل المحدود (د) تشجيع الأفراد لبناء مرافق عامة

٤- تنقسم النفقات العامة بحسب حصول الدولة على مقابل للإنفاق إلى نوعين، هما النفقات:

(أ) الحقيقية والفعلية (ب) الفعلية والرأسمالية (ج) الحقيقية والتحويلية (د) الحقيقية والرأسمالية

٥- يُعدّ الإنفاق على إيصال مياه الشرب إلى المدن والبلديات من الأمثلة على النفقات العامة:

(أ) الإدارية (ب) الاجتماعية (ج) المركزية (د) المحلية

٦- العبارة الصحيحة في ما يخص مفهوم النفقات غير العادية، هي:

(أ) مبالغ نقدية تُنفقها الدولة بصفة دورية منتظمة كل سنة.

(ب) مبالغ نقدية تُنفقها الدولة بصفة استثنائية.

(ج) نفقات عينية تُخصّص للنشاط الطبيعي للدولة.

(د) مبالغ نقدية تُنفقها الدولة على نحو متكرر للتعليم والصحة.

٧- من أشكال إيرادات أملك الدولة الخاص:

(أ) الإيراد الناتج من الأملك العقارية للدولة (ب) الرسوم الرمزية التي تُدفع عند زيارة المتاحف

(ج) الضرائب على رأس المال (د) الغرامات التي تُفرض على الذين يرتكبون مخالفات قانونية

٨- الضرائب التي لا يمكن انتقال عبئها بصفة كلية، والمُكلف بها هو الوحيد الذي يتحملها بصورة كاملة، هي الضرائب:

(أ) المباشرة (ب) غير المباشرة (ج) على الاستهلاك (د) الجمركية

يتبع الصفحة الثانية

منهاجي
منعة التعليم الهادف



الصفحة الثانية

- ٩- كل مما يأتي من الطرائق التي تلجأ الدولة إليها لسد العجز في موازنتها، ما عدا:
(أ) القروض العامة (ب) الإصدار النقدي (ج) المنح الخارجية (د) بيع أملاك الدولة العام
- ١٠- المفهوم الذي تشير إليه عبارة "خطة مالية تقديرية مُفصّلة تُبين برنامج عمل الحكومة خلال سنة مالية مُقبلية"، هو:
(أ) الموازنة العامة (ب) المالية العامة (ج) المركز المالي (د) الميزانية العمومية
- ١١- السنة التأشيرية هي السنة التي تُستخدم مؤشراً للموازنة العامة للسنة المُقبلية، وفيها يقارن بين بنود الموازنة العامة:
(أ) لسنتين سابقتين لسنة الموازنة وبنود الموازنة العامة لسنة الموازنة.
(ب) لسنتين مُقبلتين لسنة الموازنة وبنود الموازنة العامة لسنة الموازنة.
(ج) لسنة مُقبلية لسنة الموازنة وبنود الموازنة العامة لسنة الموازنة.
(د) لسنة سابقة لسنة الموازنة وبنود الموازنة العامة لسنة الموازنة.
- ١٢- كل مما يأتي من أهداف دائرة الموازنة العامة، ما عدا:
(أ) الحفاظ على انخفاض سعر صرف الدينار الأردني والنتائج المحلي للدولة.
(ب) تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.
(ج) تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات تطبيقاً لنهج اللامركزية.
(د) تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة جيد للمواطنين كافة.
- ١٣- الجهة التي تقوم بإحالة مشروع قانون الموازنة العامة النهائي إلى مجلس الأمة قبل بداية السنة المالية بشهر واحد على الأقل في مرحلة الاعتماد والإقرار لإعداد الموازنة العامة للدولة، هي:
(أ) وزارة المالية (ب) مجلس الوزراء (ج) دائرة الموازنة العامة (د) مجلس النواب
- ١٤- إذا كانت الدولة لديها القدرة على تأمين جميع النفقات التي تلزمها، هذا يعني أنّ الناتج المحلي الإجمالي في الدولة يكون:
(أ) متوازناً (ب) منخفضاً (ج) مرتفعاً (د) ضعيفاً
- ١٥- إذا اقتضت المصلحة العامة صرف نفقات إضافية ليس لها مخصصات في قانون الموازنة العامة، أو موازنات الوحدات الحكومية، فإنّ الدولة تُصدر في أثناء السنة المالية قانوناً يُسمى:
(أ) ملحق الموازنة العامة (ب) إجمالي الناتج المحلي (ج) مؤشرات النمو الاقتصادي (د) إطفاءات الدين العام
- ١٦- من الجهات الموجّهة إليهم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي:
(أ) نوي الدخل المرتفعة لتعزيز مشاركتهم الاقتصادية.
(ب) غير المخدومين مالياً من الأفراد والمؤسسات لتمكينهم مالياً.
(ج) البنوك والمؤسسات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية فاعلة.
(د) الشركات الكبيرة لتوجيه مواردها المالية إلى الفرص الاستثمارية.
- ١٧- الجهة التي أنشأت دائرة حماية المستهلك، هي:
(أ) وزارة المالية (ب) ديوان المحاسبة (ج) المؤسسات المالية (د) البنك المركزي الأردني



الصفحة الثالثة

١٨- كل ممّا يأتي من المبادئ العامة لحماية المستهلك المالي، ما عدا:

- (أ) التعامل مع المستهلكين الماليين بعدالة وشفافية
(ب) التصميم والتقديم الملائم للخدمات
(ج) الحفاظ على سرية مُزوّد الخدمة وخصوصيته
(د) التسعير المسؤول

١٩- المفهوم الذي تشير إليه عبارة " قدرة الأفراد أو الشركات على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها "، هو:

- (أ) حماية المستهلك (ب) الإفراط بالمدىونية (ج) المخاطر المصرفية (د) الملاءة المالية

٢٠- من حقوق المستهلك المالي التي يكفلها البنك المركزي الأردني، ويجب على البنوك والمؤسسات المالية الالتزام بها " توفير بيئة مناسبة للمنافسة "، وهذا يعني:

- (أ) تزويد المستهلكين الماليين بجميع المعلومات المتعلقة بالخدمات المقدمة على نحو واضح.
(ب) معاملة المستهلكين الماليين دائماً بعدل وأمانة في جميع مراحل العلاقة بينهما.
(ج) توفير المناخ المناسب للمستهلكين الماليين، الذي يُمكنهم من البحث عن أفضل الخدمات والمنتجات المالية.
(د) توفير طرائق مناسبة تتيح للمستهلك المالي تقديم شكواه، ليتم معالجتها بدون تأخير.

٢١- اكتشف ناصر وهو مستهلك مالي (عميل) لدى أحد البنوك الوطنية، أنّه قد تم تحويل مبلغ مالي إلى حسابه الخاص من مصدر مجهول، من واجبات ناصر كمستهلك مالي في هذه الحالة:

- (أ) تعرّف كيفية تقديم شكوى للبنك
(ب) إبلاغ البنك عن هذه العملية غير المعروفة
(ج) تحديث معلوماته لدى البنك
(د) التبرّع بالمبلغ للجمعيات الخيرية

٢٢- من الطرائق التي يتبناها البنك المركزي الأردني لنشر الثقافة المالية المجتمعية:

- (أ) التعليم المالي في المدارس والجامعات.
(ب) إدراك المبادئ والمفاهيم الأساسية في المجال المالي والمصرفي.
(ج) تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي.
(د) إدارة المُدخّرات والممتلكات الشخصية.

٢٣- كل ممّا يأتي من أهم أركان الاستقرار المالي، ما عدا:

- (أ) استقرار سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.
(ب) توفير هيكل أسعار فائدة ملائم ينسجم مع التطورات الاقتصادية.
(ج) استقلال مؤسسات الجهاز المصرفي عن البنك المركزي الأردني.
(د) استقرار المستوى العام للأسعار والأجور.

٢٤- الجهة التي تُصدر التقرير الائتماني، هي:

- (أ) المؤسسة المالية مانحة التمويل
(ب) البنك المركزي
(ج) شركة المعلومات الائتمانية
(د) دائرة حماية المستهلك

٢٥- العلامة الأمنية في أوراق النقد الأردني، التي توجد في أماكن متعددة على وجهي الورقة، ويمكن تحسسها باللمس هي:

- (أ) علامة التطابق (ب) الطباعة البارزة (ج) العلامة المائية (د) الخيط الأمني

